آخرين يمثلون ثقلاً اقتصادياً يمكن أن تستفيد منه الدولة التركية وهي توجه أنظارها نحو البيت الأوروبـــي.

أما الفصل الرابع، فعالج علاقة الأردن بالمنظمات الفلسطينية، وأهمها منظمـــة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية – حماس – إذ تشـــكل السياســـة الأردنية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً من السياسة الأردنية تجـــاه القضـــية الفلسطينية، بسبب ارتباط الأردن بمخرجات تلك القضية سواء التي تتوافـــق مـــع مصالحه أو التي تتعارض مع تلك المصالح إقليمياً ودولياً، وهذا ما ينطبق أيضاً علـــى علاقة الأردن مع حركة المقاومة الإسلامية حماس التي تعد أبرز الحركات السياسية والعسكرية على الساحة الفلسطينية، فكان تعامل الأردن مع تلك الحركة يستند إلى إعادة قراءة المشهد السياسي الفلسطيني ودور حركة حماس في تشكيله داخل الإطار الفلسطيني. ومن هنا استندت السياسة الأردنية في تعاملها مـــع الحركـــة حســـب المعطيات والظروف الإقليمية التي مرت وتمر بها على الساحة العربية بشكل عـــام وعلى الساحة الفلسطينية بشكل خاص.

نأمل أن تكون هذه الدراسة إضافة مهمة إلى المكتبات الأردنيـــة والعربيـــة، ومصدراً مهماً يستفيد منه الباحثون عن علاقـــات الأردن الخارجيـــة في محيطـــه العربـــي والإقليمي....

والله ولي التوفيق

المؤلف

الفصل الأول

الأردن والعراق
تحالف المصالح

أولاً: الأردن والقضية العراقية 1990-2003

1- العلاقات العراقية الأردنية في ضوء أزمة وحرب الخليج الثانية 1990-1991

شكّلت أزمة وحرب الخليج الثانية تحدياً كبيراً واجه الأنظمة السياسية العربية، وأثبتت مدى التباين في الرؤى والمصالح السياسية لتلك الأنظمة في معالجة الأزمات العربية ووضعها في الإطار المناسب لها.

ومثلما شكّلت أزمة وحرب الخليج الثانية تحدياً كبيراً للأنظمة السياسية العربية كانت كذلك اختباراً لمدى قوة العلاقات العراقية الأردنية ومدى قدرة كلا البلدين في الحفاظ على مستوى علاقاتهما بغض النظر عن التحديات والظروف السياسية التي يواجهانها إقليمياً ودولياً.

وهذا ما ينطبق بشكلٍ أساسي على الأردن الذي اختار أن يكون بجانب العراق (سياسياً) في تلك الأزمة بحثاً عن مصالحه الحيوية مع جاره الشرقي وخاصة مصالحه الاقتصادية. ومن هذا المنطلق ومنذ اندلاع الأزمة سعى الأردن نحو التحرك دبلوماسياً لإنهاء الأزمة، وكان هذا المسعى حسب ما تؤكده القيادة الأردنية جزءاً من سياستها التي كانت ترى وجوب إعادة العلاقات بين أعضاء الأسرة العربية والذي لن يتحقق من خلال إنكار وجود سياسات متباينة ووجهات نظر مختلفة بل بالأخذ والرد في تلك السياسات وتلك الوجهات وصولاً إلى الأخطاء وتشخيصها والعمل على تحاشيها في المستقبل[1].

وعلى هذا الأساس كانت هناك عوامل متعدّدة جعلت الأردن يؤدي دوراً نشطاً في جميع مراحل أزمة الخليج الثانية وهي:

أ- موقعه الجغرافي.

ب- علاقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوثيقة مع كلٍّ من العراق

(1) علي محافظة، الديمقراطية المقيّدة - حالة الأردن 1989-1999 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 249.

والكويت ودول الخليج الأخرى.

ج- إنشاء مجلس التعاون العربي الذي يجمع بين العراق والأردن ومصر واليمن، والذي ترأسه الملك حسين عام 1990 وهي السنة الثانية لإنشاء المجلس وكان من الطبيعي أن يؤدي الأردن دوراً دبلوماسياً نشطاً في محاولة منه لتلافي وقوع الحرب بين بلدين تربطه بينهما علاقات مشتركة[1].

وقد انطلق الأردن في موقفه تجاه أزمة الخليج الثانية من منطلقين أساسيين، أولهما: عدم جواز احتلال الأرض بالقوة ومواصلة الاعتراف بحكومة ودولة الكويت، وثانيهما: التحرك عربياً ودولياً نحو إيجاد حل دبلوماسي للأزمة بما يضمن تجنب دول المنطقة وشعوبها ويلات الحرب[2].

وحيث إن المنطلق الأول قد تحقق من خلال استمرار الأردن بالاعتراف بحكومة ودولة الكويت، فإن المنطلق الثاني لم يستطع الأردن تحقيقه. فعلى الرغم من زيارات الملك حسين المتكررة إلى العراق والى الولايات المتحدة وبريطانيا طيلة فترة الأزمة إلا أن جميع جهوده باءت بالفشل بسبب تشبّث أطراف النزاع بمواقفهم المتشددة وهذا ما أوضحه الأردن لاحقاً بعد اندلاع الحرب في 17 كانون الثاني/يناير 1991 عندما أكد أن مساعي الأردن لمعالجة أسباب الأزمة واجهت الفشل من أطراف عديدة كانت مصممة على خيار الحرب منذ البداية[3].

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية في 28 شباط/فبراير 1991 دعا الملك حسين إلى تجاوز آثار حرب الخليج. وحول علاقة بلاده مع العراق في تلك المرحلة، أشار الملك إلى أن الأردن سوف يقف إلى جانب العراق في إعادة بناء ما دمرته الحرب[4].

(1) المملكة الأردنية الهاشمية، الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج، آب 1990 - آذار 1991 (عمان، 1991)، ص 5-6.
(2) المصدر نفسه، ص 6.
(3) محافظة، مصدر سابق، ص 262.
(4) صحيفة الرأي (عمان) في 1991/2/28.

2- السياسة الأردنية تجاه العراق 1991-2003

تعرضت العلاقات العراقية الأردنية في أعقاب حرب الخليج الثانية إلى بعض التراجع بفعل تصاعد الضغوط الأمريكية على الأردن بضرورة إعادة النظر في سياساته الإقليمية والدولية، والعودة إلى العلاقات الوطيدة التي تربطه مع الولايات المتحدة بعد المواقف التي اتخذها الأردن من تلك الحرب التي عدتها الولايات المتحدة مواقف مؤيدة للعراق الأمر الذي أدى إلى وقف مساعداتها للأردن حتى يثبت الأردن بأنه يؤدي دوراً فاعلاً وناشطاً في السعي إلى السلام في الشرق الأوسط[1].

وعلى هذا الأساس، انتهج الأردن سياسة مقاربة لهذا الاتجاه دون أن يعني ذلك تخليه بشكلٍ تام عن العراق لعلمه مسبقاً حاجة كلا الشعبين للعلاقات بين البلدين خاصة في المجالات الاقتصادية، وهكذا بينما كان الأردن يقترب أكثر فأكثر من الولايات المتحدة وإسرائيل بعد إبرام معاهدة السلام في وادي عربة عام 1994[2] كان يبتعد أكثر فأكثر عن العراق[3].

وكانت التوجهات الأردنية ضمن هذه السياسة قد بدت واضحة منذ حزيران/يونيو 1993، حين عقد الملك حسين مؤتمراً صحفياً انتقد فيه نظام الحكم في العراق وسياساته، وذكر أن القيادة العراقية قد ارتكبت أخطاءً كثيرة ودعاها إلى المصالحة مع الولايات المتحدة وحلفائها العرب[4].

وفي آب/أغسطس 1995 لجأ حسين كامل صهر الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين إلى الأردن، وفي خطوة عدها بعضهم من مؤشرات تخلي الأردن عن سياسته المندفعة تجاه العراق، منح الملك حسين حق اللجوء السياسي لحسين كامل وسمح له بعقد مؤتمرات صحفية عدة في قصره الملكي، وقد رحبت الإدارة الأمريكية آنذاك بالخطوة الأردنية حيث أعرب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton

(1) صحيفة الرأي، في 1991/3/31.
(2) للتعرّف إلى معاهدة وادي عربة للسلام بين الأردن وإسرائيل، انظر: محافظة، مصدر سابق، ص 294-295.
(3) المصدر نفسه، ص 338.
(4) المصدر نفسه، ص 338.

(1993–2000) عن إعجابه بالملك حسين وشجاعته بمنح حسين كامل حق اللجوء السياسي، وأكد الرئيس الأمريكي في الوقت ذاته عن استعداد واشنطن لحماية الأردن إذا ما تعرّض أمنه لأي خطر[1].

لم تندرج انتقادات الأردن لنظام الحكم في العراق واستقباله لحسين كامل ضمن سياسة التخلي التام عن العراق، فقد حاول الأردن بعد منتصف التسعينيات من القرن المنصرم إعادة التوازن في علاقاته مع العراق، فعلى سبيل المثال لم يتردد الأردن في إبداء انزعاجه من تصريح وزير الدفاع الأمريكي آنذاك وليم بيري William Perry في نيسان/أبريل 1996 عندما قال: "إن الأردن يتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية للإسراع في التخلص من النظام العراقي"[2] كما شهدت تلك الحقبة تحركات أردنية لحل أزمات العراق مع الولايات المتحدة والمتعلقة بعمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، فخلال شهري نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر من عام 1997 التقى الملك حسين الرئيس الأمريكي كلينتون، وخلال اللقاء سعى الملك حسين إلى محاولة إقناع الرئيس الأمريكي بجدوى تخفيف العقوبات الدولية على العراق لما تركته من آثارٍ سلبية في الأردن[3].

وعلى أثر تعرض العراق لضربات صاروخية عدّة من قبل الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 1998 في إطار العمليات التي سميت آنذاك بعمليات (ثعلب الصحراء) دعا الملك حسين إلى حوار عراقي أمريكي مشترك لحل المشاكل بينهما، وأكد أن أي تغييرٍ لنظام الحكم في العراق إنما هو أمر يقرره الشعب العراقي وحده[4].

وفي 7 شباط/فبراير 1999، توفي الملك حسين ونودي بابنه عبد الله الثاني ملكاً على البلاد، وكان تولي الأخير العرش الأردني يعني، من جملة ما يعنيه، وراثته لكثير من القضايا والأزمات الإقليمية ومنها الأزمة العراقية، والتي حاول فيها الملك

(1) صحيفة الدستور (عمان) في 1998/8/11.
(2) محافظة، مصدر سابق، ص 339.
(3) صحيفة الدستور، في 1997/4/1.
(4) محافظة، مصدر سابق، ص 341.

عبد الله الثاني طيلة الفترة 1999–2003، وهي السنة التي وصلت فيها الأزمة العراقية إلى مرحلة الصدام المسلح، اتباع سياسة توازن ما بين مواقفه الإقليمية والدولية وهي السياسة التي اتبعها والده سلفاً والتي اعتمدت أساساً على التوفيق بين مصالح الأردن تجاه حليفه الاستراتيجي الولايات المتحدة وبين مصالحه مع جاره الشرقي العراق.

3- الأردن والحرب الأمريكية على العراق 2003

تعد الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، أو ما اصطُلح على تسميتها بحرب الخليج الثالثة، نقطة تحّول في السياسة الأردنية تجاه العراق في تلك الفترة. فقد بدا الخطاب السياسي الأردني أكثر خشونةً تجاه العراق في خطوة فسّرها المراقبون على أنها استباق أردني لما ستؤول إليه نتائج الحرب والاستعداد لمرحلة ما بعد تغيير النظام السياسي في العراق والحصول على ما يمكن الحصول عليه من مكاسب تلك الحرب.

فبعد أسابيع من قيام الحرب على العراق في 19 آذار/مارس 2003، عقدت الحكومة الأردنية برئاسة رئيس وزرائها علي أبو الراغب مؤتمراً صحفياً في الأول من نيسان/أبريل من العام ذاته حضره عدد من رؤساء تحرير الصحف الأردنية وكتّابها وعدد من الإعلاميين، وأكد أبو الراغب على أن الحرب جاءت بسبب السياسات الخاطئة التي كان العراق يتبعها، على اعتبار أن الحرب العراقية هي من تبعات الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 واستمرار الحكومة العراقية في تحديها للولايات المتحدة ورفضها التعاون مع المجتمع الدولي واتباعها سياسة الغموض في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل[1].

وأضاف أبو الراغب قائلاً: "إن الحرب جاءت نتيجة التصلب في الموقف العراقي"، موضحاً أن الأزمة ليست بجديدة بل هي مستمرة منذ أكثر من عام ونصف العام، وقد بذل الأردن كل جهدٍ للإسهام بحل هذه الأزمة من خلال

(1) فواز موفق ذنون، العلاقات الأردنية – الأمريكية 1991–2003، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، ع (5)، 2006، ص 206.

التحدث مع المسؤولين العراقيين وإبلاغهم مخاوف الأردن من الأذى الذي قد يلحق بالعراق من جراء الفجوة بينه وبين هيئة الأمم المتحدة وإظهار المواقف المتشدّدة تجاهها[1].

وهذا ما أكده أيضاً الملك عبد الله الثاني خلال مقابلة أجرتها معه شبكة الأخبار الأمريكية سي أن أن CNN في 28 نيسان/أبريل 2003 حيث أوضح العاهل الأردني أنه التقى عدداً من المسؤولين العراقيين، من بينهم نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان ووزير الخارجية ناجي صبري، وقد حرص الملك خلال مقابلاته تلك على أن يكون واضحاً وصريحاً في ما يجب على العراق فعله لتجاوز الأزمة مع منظمة الأمم المتحدة، إلا أن الملك عبد الله شعر من خلال تلك المقابلات أن المسؤولين في العراق لم يكن لديهم رؤية واضحة للتعامل مع منظمة الأمم المتحدة لتجاوز الأزمة[2].

في الحقيقة، لقد جاءت المواقف الأردنية المتشدّدة تجاه العراق في تلك الفترة متزامنةً مع تقارير نُشرت آنذاك في صحف عالمية عدّة ومنها صحيفة الأوبزورفر اللندنية تؤكد وجود دور أردني غير مباشر في الحرب على العراق، وتستند في ذلك إلى الاتصالات الأردنية الأمريكية التي جرت في خضم الحرب والتي أسفرت عن وصول ألفي جندي أمريكي إلى الأراضي الأردنية وقيامهم بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الأردنية بالقرب من الحدود العراقية. وقد وافقت الحكومة الأردنية على إنزال تلك القوات في قاعدة المفرق الجوية وقاعدة موفق السلطي التي تبعد أربعين ميلاً إلى الشرق من العاصمة الأردنية عمان وتقع على الطريق المؤدي إلى بغداد[3].

ويمكن القول إن وجود تلك القوات ربما كان لتقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية الموجودة على الأراضي العراقية. وعلى الرغم من نفي الحكومة الأردنية

(1) المصدر نفسه، ص 206.
(2) وزارة الخارجية الأردنية، مقابلة للملك عبد الله الثاني مع وكالة الأنباء سي أن أن، متاحة على شبكة الإنترنت www.mfa.gov.
(3) صحيفة الأوبزيرفر (لندن)، مخطّطون عسكريون يصلون عمان، نقلاً عن موقع www.arabtimes.com

لهذه التقارير، إلا أن رئيس الحكومة الأردنية علي أبو الراغب، عاد واعترف بأن وجود تلك القوات هو لتشغيل بطاريات الصواريخ من نوع باتريوت Patriot لمواجهة الصواريخ التي قد يطلقها العراق باتجاه إسرائيل، وقد بيّن أبو الراغب أن هذا الإجراء هو من أجل عدم تحويل المنطقة إلى ساحة حرب وجعل إسرائيل خارج معادلة الحرب، موضحاً أن هذه القوات قليلة العدد وأن بقاءها سيكون بصورة مؤقتة. الأمر الآخر الذي ربما دلّل على مشاركة أردنية غير مباشرة في الحرب على العراق، واستعداد أردني لمرحلة ما بعد تغيير نظام الحكم في العراق هو قيام الحكومة الأردنية بطرد المسؤولين والدبلوماسيين العراقيين من الأردن، وقد بررت الحكومة الأردنية هذا التصرف على أساس قيام هؤلاء المسؤولين بخرق المعاهدة الأمنية المتعارف عليها بين الدول وهو الأمر الذي نفته واستغربته الحكومة العراقية[1].

بعد انتهاء الحرب الأمريكية على العراق في أيار/مايس 2003 باحتلاله وتغيير نظامه السياسي، بدا الأردن أكثر تفاؤلاً بمستقبل العراق السياسي والاقتصادي ذلك أن انهيار النظام السياسي في العراق، ومجيء حكومة جديدة موالية ومتعاونة مع الولايات المتحدة يعني من جملة ما يعنيه (حسب الرؤية الأردنية) فتح سوق كبيرة لإعادة إعمار العراق وتطويره، وسيكون الأردن مستفيداً من ذلك وإن لم يكن المستفيد الأكبر. وهذا ما عبّر عنه صراحةً الملك عبد الله الثاني عندما أشار إلى أن العراق سوف يكون أحد أهم مراكز الجذب في الشرق الأوسط وسيكون ذلك مبعث راحة للأردن وللمنطقة كلها[2].

ثانياً: الأردن وعلاقاته مع العراق خلال فترة الاحتلال الأمريكي 2003-2011

بعد دخول القوات الأمريكية إلى العراق وبعد أشهر من الإدارة العسكرية المباشرة، تم تأسيس مجلس حكم انتقالي في العراق في تموز/يوليو 2003 والذي تكون

(1) ذنون، مصدر سابق، ص 207.
(2) صحيفة الرأي في 2003/5/15.

من رؤساء الأحزاب والكتل السياسية في العراق، وأوعزت منظمة الأمم المتحدة وبدعم أمريكي لمندوبها إلى العراق (الأخضر الإبراهيمي)، مهمة اختيار حكومة عراقية تأخذ على عاتقها إدارة البلاد لمرحلة مؤقتة لحين إجراء الانتخابات التشريعية. وقد استطاع الإبراهيمي بعد مشاورات عدة مع زعماء وقادة الأحزاب السياسية في البلاد اختيار الحكومة المؤقتة في الأول من حزيران/يونيو 2004، والتي تزعمها إياد علاوي رئيس حركة الوفاق الوطني والذي كلف باختيار أعضاء حكومته، في حين كانت رئاسة الجمهورية من نصيب الشيخ غازي عجيل الياور أحد شيوخ شمر في العراق، وقد رحّبت معظم الأطراف الإقليمية والدولية بالحكومة المؤقتة لما اعتقدته تلك الأطراف من أن اختيار الحكومة المؤقتة سوف يفتح الباب أمام العراق نحو استعادة سيادته واستقلاله التام.

ويمكن القول إن الأردن كان أكثر الدول العربية ترحيباً بالحكومة العراقية المؤقتة، حيث ظهرت العشرات من إعلانات التهنئة بتلك الحكومة في الصحف الرسمية الأردنية الأمر الذي عدّه البعض مؤشراً رسمياً على رضا وارتياح الأوساط الرسمية الأردنية بالحكومة العراقية الجديدة[1]. ويرى بعض المحللين والمراقبين الأردنيين أن اختيار الحكومة جاء نتيجة اتفاق أردني أمريكي بعدما أخذت الإدارة الأمريكية تتبنى القرارات والتوجهات المنسجمة مع التوجهات الأردنية، وأن واشنطن أخذت تستمع لنصائح الجار الأقرب إلى العراق والأكثر دراية بشؤونه. ويستدل أصحاب هذا الرأي في رؤيتهم على اللقاء الذي جمع بين العاهل الأردني عبد الله الثاني والرئيس الأمريكي جورج بوش في 6 أيار/مايو 2004، حيث أعلن بوش صراحة أنه استمع باهتمام بالغ لنصائح وجّهها ملك الأردن بخصوص الثقة ببعض الأشخاص في ما يخص المعادلة العراقية[2].

وفي الثلاثين من كانون الثاني/يناير 2005 جرت انتخابات تشريعية في العراق لتشكيل جمعية وطنية تعمل على اختيار حكومة توكل إليها مهمة قيادة دفّة الحكم

(1) طارق ديلواني، "حكومة العراق على هوى الأردن"، إسلام أون لاين، 2004/6/2.
www.islamonline.net/Arabic/news/200-06/05/article09.shtm

(2) المصدر نفسه.

في البلاد لفترة انتقالية، وقد أسفرت تلك الانتخابات عن فوز الائتلاف العراقي الموحد بـ (140) مقعداً ما أهّله بالتالي لتشكيل حكومة بالتعاون مع القوائم والكتل السياسية الأخرى التي تفاوتت في الحصول على المقاعد في الجمعية الوطنية العراقية[1]. وقد تباينت ردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية حيال نتائج الانتخابات العراقية بين مؤيد ومتحفظ ورافض لتلك النتائج، وما يهمنا هو الموقف الأردني من نتائج الانتخابات العراقية. فقد أعلن الأردن وعلى لسان الناطقة باسم الحكومة الأردنية آنذاك أسمى خضر، ترحيب الأردن بالعملية السياسية التي جرت في العراق وعدّها خطوة على طريق استعادة الأمن والاستقرار، وأكدت الناطقة باسم الحكومة الأردنية، أن أهم ما ستتطلبه المرحلة القادمة هو الاتجاه نحو الوحدة الوطنية، فحاجة العراق إلى الاستقرار تتطلب الحفاظ على وحدة ترابه ووحدة أبنائه ليعود العراق كما كان دوماً الحاضر الفاعل في الساحة العربية[2].

وقد تولى رئاسة الحكومة إبراهيم الجعفري الذي شهدت فترة حكمه - باستثناء فترة محدودة - تطوراً في العلاقات العراقية الأردنية، فقام رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران في 11 أيلول/سبتمبر 2005 بزيارة رسمية للعراق وسط ارتياح المسؤولين العراقيين لنتائج الزيارة التي وصف آنذاك بالناجحة والإيجابية، حيث علّق الجعفري على زيارة بدران قائلاً: "إن الزيارة تعني كثيراً للعراقيين وهي نقطة تحول ورسالة سياسية مهمة وعلى الدول الأخرى حذو الأردن في هذه الخطوة"[3]. من جانبه شدّد عدنان بدران على أن بلاده تهتم بأمن العراق واستقراره بقدر اهتمامها بأمنها واستقرارها مضيفاً أن الحدود بين العراق والأردن أنموذج يُحتذى به. وأكد في مؤتمر صحفي أن الحكومتين العراقية والأردنية اتفقتا على مشاريع بعيدة المدى كمشروع بناء خط للسكك الحديدية بين بغداد وميناء العقبة الأردني، وبحث كذلك إنشاء طريق أخر للمواصلات باتجاه الأراضي الأردنية جنوبي الموانئ

(1) فواز موفق ذنون، "ردود الأفعال الإقليمية والعربية والدولية حيال نتائج الانتخابات العراقية"، نشرة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ع (4) آذار 2005، ص 8.

(2) المصدر نفسه.

(3) صحيفة الزمان (لندن)، 2005/9/12.

العراقي المطلة على الخليج العربي[1]. وجدد نائب رئيس الوزراء الأردني مروان المعشر على دعم الأردن للعراق مشيراً إلى أن زيارة بدران للعراق كانت الأولى من نوعها لمسؤول عربي على مستوى رئيس الوزراء لإظهار مدى مساندة الأردن للعراق ومدى التعاون الذي يبديه الأردن معلناً أن بلاده ستقوم بمزيد من هذه المبادرات لمواصلة التنسيق والتعاون مع الحكومة العراقية[2].

ورداً على زيارة بدران للعراق قام إبراهيم الجعفري في 27تشرين الأول/أكتوبر 2005 بزيارة رسمية للأردن، وقد اهتمت الأوساط الرسمية والإعلامية بالزيارة لاعتبارات سياسية وطائفية، فالجعفري يمثل ثقلاً أكبر في ما يتعلق بالقرار العراقي مقارنة بالطالباني، فضلاً عن انتماء الجعفري للمذهب الذي حذر الملك عبد الله الثاني من انتشاره لأهداف سياسية في المنطقة، وخلال تلك الزيارة التقى الجعفري الملك عبد الله الثاني الذي أكد له أن سيادة العراق ووحدة أراضيه هي مصلحة أردنية مثلما هي مصلحة عراقية مجدداً وقوف بلاده إلى جانب العراق في سعيه نحو بناء مستقبله. من جانبه أكد الجعفري حرص العراق على إقامة أفضل العلاقات مع الأردن، مبيناً أن التعاون مع الأردن في جميع المجالات سوف يكون له طابع استراتيجي مهم من شأنه أن يشكل انعطافة في العلاقات العراقية الأردنية[3]. كما أكد رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران أن زيارة الجعفري تأتي رداً على زيارته إلى بغداد لاستكمال البحث في سبل تطوير العلاقات العراقية الأردنية والبحث في الملفات الثنائية بين البلدين وأهمها ملفّا النفط والأموال المجمّدة[4]. غير أن كلا الملفين وخاصة ملف الأموال العراقية المجمّدة في الأردن ما زال يشكل عائقاً أمام تطور العلاقات بين البلدين والتي شهدت صفحة جديدة مع وصول نوري المالكي إلى رأس السلطة في الحكومة العراقية الجديدة.

جرت في الخامس عشر من كانون الأول/ديسمبر 2005، انتخابات تشريعية ثانية لاختيار حكومة دائمة في البلاد، وقد أسفرت تلك الانتخابات عن فوز ثلاث

(1) المصدر نفسه.
(2) صحيفة التآخي (بغداد)، 2005/9/13.
(3) صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، 2005/10/28.
(4) المصدر نفسه.

كتل رئيسة هي كتلة الائتلاف العراقي الموحّد وجبهة التوافق العراقية وقائمة التحالف الوطني الكردستاني. ولأن كتلة الائتلاف العراقي الموحّد كانت أكثر الكتل حصولاً على الأصوات فقد أنيطت بها مهمة اختيار رئيس الحكومة، حيث تم اختيار نوري المالكي رئيساً للحكومة العراقية لفترة دائمة تمتد إلى أربع سنوات[1].

رحّب الأردن كالعادة بالعملية السياسية الجديدة في العراق، وبعث الملك عبد الله الثاني برقية تهنئة إلى نوري المالكي مؤكداً رغبة الأردن الأكيدة في رؤية العراق والشعب العراقي يصلان إلى بر الأمان، كما جدّد حرص الأردن على السير قدماً في تطوير العلاقات الثنائية مع العراق على جميع المستويات[2].

غير أن الجديد في العلاقات العراقية الأردنية في عهد المالكي هو التعاون الاستخباراتي بين حكومتي البلدين والقوات الأمريكية المحتلة، وقد أسفر هذا التعاون عن مقتل أحمد الخلايلة الملقب باسم (الزرقاوي) زعيم تنظيم القاعدة في العراق في 9 حزيران/يونيو 2006 والذي تعده الحكومة العراقية والقوات الأمريكية المحتلة المسؤول الأول عن أعمال العنف في العراق. وقد كشف ناصر جودة الناطق باسم الحكومة الأردنية عن دور كبير للأردن في عملية مقتل الزرقاوي من خلال جمع المعلومات الاستخباراتية حول أماكن وجوده وتقديمها إلى القوات الأمريكية التي قامت بدورها بالإغارة على موقع وجوده في منطقة هبهب التابعة لمدينة ديالى العراقية والتي أدت إلى مقتله في الحال[3].

كانت هذه الحادثة السبب في دفع المالكي للقيام بزيارة إلى العاصمة الأردنية عمان في 27 تموز/يوليو 2006، وهي أول زيارة له منذ تسلمه رئاسة الحكومة العراقية، وخلال تلك الزيارة التقى المالكي العاهل الأردني عبد الله الثاني الذي أكد له استعداد الأردن لمساعدة العراق في الخروج من الأزمة الأمنية التي يعانيها، في

(1) للتعرف على تلك الانتخابات، انظر: إبراهيم خليل أحمد، الخارطة السياسية العراقية وانتخابات 2005، ملاحظات ومؤشرات نشرة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية (آذار، 2005)، ص 2.
(2) صحيفة الزمان (لندن) 2006/3/14.
(3) صحيفة العرب اليوم (عمان)، 2006/6/9.

حين أكد المالكي من جانبه أن العراق يسعى إلى تمتين العلاقات بين البلدين على أسس مبدئية واستراتيجية تمكنهما من خدمة الأجيال القادمة[1].

ورداً على زيارة المالكي لعمان، قام رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت بزيارة إلى بغداد في 16 آب/أغسطس 2006، وخلال تلك الزيارة تم الإعلان عن فتح سفارة أردنية دائمة في العراق، كما تم التوقيع على اتفاقية تم بموجبها عودة بيع النفط العراقي للأردن بأسعار تفضيلية[2] وقد عد المالكي زيارة رئيس الوزراء الأردني خطوة إيجابية تظهر الاهتمام الأردني بالشأن العراقي وتسهم في تطوير العلاقات بين البلدين، وقد تم الاتفاق كذلك على تشكيل لجنة مشتركة برئاسة رئيسي الوزراء في كلا البلدين ووزراء عراقيين وأردنيين تكون مهمتها مراجعة كل الاتفاقيات المبرمة بين البلدين[3].

وفي سعي الأردن لتوثيق العلاقات الثنائية، زار الملك عبد الله الثاني العراق في 11 أب/أغسطس 2008 وهي أولى زيارة لقائد عربي للعراق منذ سقوط النظام العراقي السابق، وقد أكد الملك عبد الله الثاني على أن بلاده تقف على مسافة واحدة من جميع مكونات الشعب العراقي، وأن توحيد العراقيين بمختلف أطيافهم السياسية سيعمل على رص صفوفهم وترتيب أوضاعهم الداخلية وهو الطريق الوحيد لبناء العراق الموحد[4].

وخلال الأعوام 2009-2011 استمر تدعيم العلاقات السياسية بين العراق والأردن ضمن أولويات السياسة الخارجية لكلا البلدين، ما عكس توجهات مسؤولي البلدين نحو الانتقال بالعلاقات السياسية العراقية - الأردنية إلى أعلى مراحل تطورها. ولعل تأييد الأردن للاتفاقية الأمنية التي وقعتها بغداد مع واشنطن للاتفاق على الانسحاب الأمريكي من العراق، يُعد مؤشراً قوياً على الدعم الأردني للعراق في تلك المرحلة الحرجة من تاريخه وبما يفسر رغبة القيادة الأردنية لدعم

(1) صحيفة الرأي (عمان)، 2006/7/27.
(2) صحيفة الصباح (بغداد)، 2006/8/16.
(3) المصدر نفسه.
(4) صحيفة العرب (لندن)، 2008/8/12.

استقرار العراق وانتقاله إلى مرحلة ما بعد الاحتلال وصولاً إلى مرحلة إعادة اندماجه بالمجتمع الإقليمي والدولي[1].

ثالثاً: الأردن ومستقبل العلاقات مع العراق

1- الرؤية العراقية لطبيعة العلاقات مع الأردن

يفرض المتغير الجغرافي ثقلاً كبيراً على سياسات الدول، ولهذا المتغير مجاله الحيوي القوي والمباشر الذي استطاع أن يكون إحدى أدوات السياسة الخارجية ويحدد ماهية العوامل والمؤثرات التي تستطيع أن تملكها الدولة، وباتت عنصراً مؤثراً في أنماط سلوكية الدولة وتفكيرها الاستراتيجي لصنع القرار.

إن خيارات العراق السياسية المتاحة للتفاعل مع دول الجوار الجغرافي ومن بينها الأردن بعد انتهاء مرحلة الاحتلال، تمثلت بإعادة النظر في علاقاته مع تلك الدول وإعادة تقويمها بما ينسجم والمصلحة العراقية. وإذا ما تبنى العراق خيارات استراتيجية في سياسته الخارجية تهدف إلى إعادته إلى موقعه الإقليمي والدولي الذي يستحقه، فيجب أن تكون هذه الاستراتيجية قائمة على مرتكزين أساسيين، الأول: أن يكون المبدأ الأساس لعلاقات العراق الإقليمية، ومنها العلاقات مع الأردن، الاستقلال التام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. والمرتكز الثاني هو قيام العراق بخطوات تعمل على تشجيع الأردن أن يكون حاضراً أكثر على الساحة العراقية، وأن بإمكان العراق في ظل نظامه السياسي الجديد وعلاقاته الإقليمية الجديدة أن يكون عامل توافق ومد جسور للأردن ولكل دول الجوار العربية من الدول التي تعد بنظرها مصدر قلق كإيران مثلاً[2].

وتسعى السياسة الخارجية العراقية في مرحلة ما بعد الاحتلال إلى إعادة هيكلة

(1) عدي أسعد حماس، الاحتلال الأمريكي وأثره على العلاقات العراقية الأردنية 2003-2010، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط (الأردن) ص 113 وما بعدها.
(2) واثق محمد السعدون، العراق والولايات المتحدة ودول الجوار - الأهداف الأمريكية والخيارات العراقية، نشرة تحليلات استراتيجية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ع (64) حزيران 2011، ص 4.

سياستها الخارجية تجاه دول الجوار، خاصة مع الأردن الذي يملك ملفات تؤثر تداعياتها على الوضع العراقي، إذ يسعى صناع القرار العراقي إلى بناء علاقات ومصالح حقيقية مع الجار الغربي، كذلك إقامة مشاريع اقتصادية كبرى لتكون هذه المشاريع جزءاً من منظومة أمن البلاد، فالمصالح الحيوية بين البلدين تسهم في حل المشاكل التي قد تواجههما مستقبلاً[1].

فالعراق يريد من الأردن أن يكون عامل استقرار داخل المنظومة العراقية، وأن يساهم دائماً في تعزيز العملية السياسية ودعمها، ذلك أن القيادة العراقية الجديدة تدرك أن الأردن يستضيف آلاف العراقيين على أراضيه بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم، لذلك يريد العراق أن يكون التعامل الأردني مع هؤلاء اللاجئين تعاملاً إيجابياً بعيداً عن إمكانية استخدامهم كورقة ضغط ومساومة ضده إذا ما أخذنا بالاعتبار أن قسماً من هؤلاء اللاجئين يمثلون رموزاً من المعارضة العراقية وكذلك بعض أفراد النظام العراقي السابق، وعليه فإن العراق الجديد يريد أن يكون هذا الملف حاضراً في علاقاته مع الأردن بعيداً عن أي مساومة أو ابتزاز سياسي قد يلجأ إليه الأردنيون في علاقاتهم المستقبلية مع العراق[2].

فضلاً عن ذلك ولأن العراق يرتبط بحدود مشتركة مع الأردن تمتد لمسافة 181 كم، فإن جل ما يريده العراق الجديد من جاره الغربي أن يكون له عوناً في ضبط حدوده وعدم السماح للمتسلّلين من المسلحين عبور الحدود الأردنية مع العراق للعبث بأمنه واستقراره الداخلي. وفي هذا الملف بالذات يشعر العراق بأن عمان خلافاً لسورية وإيران، قد قامت بواجبها تجاه منع استخدام أراضيها وحدودها من قبل المسلحين على أكمل وجه[3].

ملف آخر نعتقد بأنه يرتبط بالعلاقات المستقبلية بين العراق والأردن، ويتمثل

(1) المصدر نفسه، ص 5.

(2) Scott Lasensky, "Jordan and Iraq: Between Cooperation and Crisis", Washington, United States Institute of Peace, 2011, p. 7.

(3) David Pollock, With Neighbors Like These: Iraq and the Arab States on Its Borders, Washington, the Washington institute for near east policy, 2011, p. 35.

هذه المرة، بكون الأردن يمكن إن يكون بوابة العراق العربية. فمثلما بإمكان العراق أن يكون جسراً للتواصل العربي - الإيراني، يستطيع الأردن أن يقوم بهذا الدور بفضل سياسة الوسطية التي يتبعها وكونه لا يرتبط بأي مشاكل مع أي دولة عربية، وأن يكون جسراً وبوابة لتطبيع العلاقات العراقية - العربية أو على الأقل بين العراق وبعض الدول العربية التي ما زالت قلقة من الوضع الجديد الذي بات عليه العراق في المرحلة الراهنة، كالمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الخليجية والعربية.

وبذلك يستطيع العراق والأردن أن يؤسسا لمفهوم جديد من الشراكة الاستراتيجية مع الدول العربية بما يؤمن مصالحهما على حدٍّ سواء ويؤدي في النهاية إلى تأسيس نظام أمني عربي مشترك يستطيع مجابهة التهديدات الخارجية.

اقتصادياً لا يمكن إغفال هذا العامل في أي استراتيجية يرسمها العراق تجاه الأردن، ذلك أن التغيُرات الهيكلية المتوقّعة في منطقة الشرق الأوسط وتوازن القوى والامتداد والاتصال والتواصل على الصعيدين التاريخي والجيوسياسي بينهما يتطلب التخطيط والتنسيق المحكم واستحداث وتطوير آليات تكامل اقتصادية غير تقليدية لاحتواء الأزمات القائمة والمحتملة. ومن الواضح أن العلاقات الاقتصادية بين الدول تتّجه نحو عقد معاهدات وبروتوكولات واتفاقيات ثنائيّة ومتعددة الأطراف في إطار المناطق والأقاليم الاقتصادية المتجانسة من أجل توحيد سياساتها وتعبئة مواردها المادية والبشرية باتجاه توسيع طاقاتها الاستيعابية وضمان أمن واستقرار نموها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولتحقيق النمو المتوازن لا بد من توفّر البيئة السياسية الداعمة واتساق النظم والقوانين والإجراءات ومرونتها وكفاءة آليّات المؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية والأنشطة التابعة في مجال التنسيق والتنفيذ والمتابعة. فعملية تعشيق المصالح وتكاملها وتوازنها تعتمد بالأساس على اختيار المشاريع ذات الميزة النسبية والقيمة المضافة التي ينعكس تأثيرها على الاقتصاد الكلّي والجزئي في كلا القطرين. معنى ذلك أن تجري عملية اختيار المشاريع على أسس معيارية اقتصادية تؤدي إلى تحفيز المؤسسات الاقتصادية والمالية المحليّة والإقليمية والدولية على المشاركة بالتمويل والاستثمار، ولتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة في إطار بناء علاقات اقتصادية متميّزة

بين البلدين لا بد من إلقاء الضوء على المؤشّرات الرئيسة ذات العلاقة[1]:

فإلى جانب خطط التنمية يسعى العراق، بعد مرحلة الانسحاب الأمريكي إلى:

- زيادة الإنتاج من النفط والغاز (6-8 ملايين/برميل يومياً) لزيادة العوائد ودعم برامج التنمية والإصلاح.
- تطوير شبكات خطوط التصدير مع دول الجوار لاستيعاب الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط والغاز.
- تحديث المصافي وبناء مصافٍ جديدة.
- تطوير منظومة الطاقة الكهربائية وإشراك القطاع الخاص.
- اعتماد التكنولوجيا والطرق الحديثة في الزراعة والمياه وتكامل السياسة الغذائية والتجارية والصناعية.
- الانفتاح على الدول المجاورة وتطوير المعابر الحدودية[2].

ولأن اقتصاد العراق لا يزال يعاني من انعدام الأمن، والفساد المالي والإداري، وتردّي حالة البنى التحتية، فضلاً عن أن الموارد المالية للعراق في السنوات العشر القادمة لا تكفي إلا لتمويل 44 بالمئة من المشاريع والبرامج المطلوبة لإعمار العراق، لذا فهو بحاجة ماسّة للاستثمارات المحلّية والإقليمية. وعليه فإن العراق ينظر إلى الأردن بأنه قادر على الدخول إلى السوق العراقية وإقامة اقتصاد مترابط ومتين متكامل معه وأن تكون الاستثمارات الأردنية لاعباً رئيسياً في بناء الاقتصاد العراقي وله الأولوية في العمل والتطوير لكل قطاعات الاقتصاد الوطني. كذلك إمكانية إنشاء مشاريع استراتيجية قادرة على تحريك عوامل الإنتاج ورأس المال بين أجزاء العراق أولاً وبين الأردن: الطرقات السريعة، الاتصالات الأرضية، سكك الحديد الحديثة، تطوير المنافذ الحدودية والنقل الجوي والمطارات المحلية...[3]. وهذا لا يمكن

(1) كمال القيسي، العلاقات العراقية - الأردنيّة/الشراكة الاستراتيجية - الاقتصادية المتاحة (عمان، 2011)، ص 1.
(2) المصدر نفسه، ص 2.
(3) المصدر نفسه ص 3.

تنفيذه دون أن تتحقق درجة عالية من الشراكة الاستراتيجية الاقتصادية والتجارية والمالية والخدمية تدعم كلا الاقتصادين وتعزّز من أدوارهما المستقبلية على المستوى الإقليمي والدولي.

ولتحقيق تلك الشراكة، ينبغي توفير البيئة السياسية للأخذ بصيغ متطوّرة من البروتوكولات والاتفاقيات الثنائية وإحكام التنسيق بشأنها على المستوى الحكومي والقطاع الخاص، والتوجه نحو "إنشاء مشاريع مشتركة" في مجال الطاقة والكهرباء ومؤسسات المال والتأمين والنقل البري والبحري ومشاريع الإنشاءات الكبيرة والصناعات الغذائية والتصدير وإعادة التصدير ذات المنافع المتبادلة.

كما يتعيّن إنشاء وتفعيل "منتدى رجال أعمال عراقي - أردني" تتمتع توصياته بصفة استشارية ملزمة في حدها الأدنى وإنشاء "الهيئة العليا لتوظيف الموارد والاستثمارات" لرعاية وتنظيم وتسهيل إصدار القوانين وتسهيل الإجراءات ومستلزمات التنفيذ والمتابعة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

2- الرؤية الأردنية لعراق ما بعد الاحتلال

ينظر الأردن في تعامله السياسي مع العراق وفق عوامل أساسية تساهم في قربه أو ابتعاده عن المنظومة العراقية السياسية تحديداً، وهذه العوامل تتمثل في:

أ- عاملا التقارب والتباعد

- العامل الأمريكي

يمثل العامل الأمريكي عاملاً من عوامل التقارب في مستقبل العلاقات العراقية- الأردنية فبعد إتمام الولايات المتحدة إجلاء قواتها القتالية من العراق نهاية عام 2011، بدأت واشنطن تبحث مع حلفائها في المنطقة لتدعيم استقرار العراق سياسياً وأمنياً، ولعل دول الجوار الإقليمي كانت معنية أكثر من غيرها في التفكير الأمريكي ضمن تلك الأجندة. غير أن تلك الدول ولعوامل عديدة لم تكن على وتيرة واحدة في الاستعداد لإنجاح المشروع الأمريكي في العراق؛ فتركيا تنظر بامتعاض وقلق شديدين لأي مستقبل سياسي ينتظر الأكراد، أما سورية وإيران

(المتحالفتين) فلديهما أصلاً علاقات متوترة مع واشنطن وتخشيان من تكرار التجربة العراقية في بلديهما. أما الكويت فعلى الرغم من كونها من أكثر الدول المجاورة ولأسباب معروفة دعماً للولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً في خططها لاحتلال العراق، إلا أن عامل عدم الثقة مازال طاغياً في علاقات الكويت مع أي قيادة عراقية جديدة، فضلاً عن الملفات التي مازالت عالقة مع جارها الشمالي وأهمها الديون والحدود. أما السعودية فإنها تشعر بعدم الارتياح للنظام السياسي المتشكل حديثاً في العراق وانتماءاته وولاءاته، وعلى هذا الأساس وفي ظل تلك التصورات، فإن الأردن يبقى الطرف الإقليمي الوحيد الذي رأى أنه سوف يحظى باستفادة كبيرة إذا ما اصطف خلف الإدارة الأمريكية وسياساتها في العراق، ذلك الاصطفاف الذي سوف يمنح الأردن منافع اقتصادية كبيرة منها المساعدات المالية والاقتصادية الأمريكية، فضلاً عن ذلك سيصبح الأردن بوابة لأعمال ومشاريع سياسية وتجارية محلية وإقليمية ودولية باتجاه العراق[1].

أما طبيعة الدور الأردني فيتمثل بتشجيع بعض الأطراف العراقية على الدخول في العملية السياسية، كذلك التعاون الاستخباراتي مع الولايات المتحدة والحكومات المتعاقبة في مواجهة العنف في البلاد، والحقيقة أن الدور الأردني في العراق يراه بعضهم جزءاً من المشروع الذي تسعى الولايات المتحدة إلى بنائه في الشرق الأوسط من خلال إيجاد بيئة إقليمية جديدة تسمح بدمج إسرائيل في المنطقة. والأردن مرشح ليؤدي دوراً فاعلاً في ذلك المشروع من خلال مساهماته الأمنية في كبح جماح الحركات الإسلامية (الأصولية) وتقديم المعلومات الاستخباراتية المطلوبة أمريكياً، كذلك الرغبة في جعل الأردن والعراق وتركيا وإسرائيل نواة للشرق الأوسط الكبير، وسوف يزيد ذلك من الوزن السياسي للأردن[2].

لذلك يلتقي موقف الأردن بشأن العراق عملياً مع المصالح الأميركية إلى حدٍّ كبير، وهذا يشكل أساساً قوياً. والاحتمال ضئيل أن يغير الأردن توجهه بشأن

(1) Scott Lasensky, "Jordan role in Iraq is modest but positive", The daily star, December 2011.

(2) Henry Barkley, Iraq and its neighbors implication for us policy. Available www.usip.org/iraq/neighbors_memo.pdf

العراق أو أن يسعى إلى الإخلال بالسياسات الأميركية أو العراقية. فالملك عبد الله يقوم بإدارة سياسة الأردن بشأن العراق بصورة تدعم التحالف الاستراتيجي مع واشنطن. ويريد الملك عبد الله أيضاً أن يكون لبلده مكانة مميزة في واشنطن، وهذا ما تريده الأخيرة وبغداد أيضاً، فالكل يشترك في هذه الأهداف، ولكلٍّ مصلحته التي لا تبتعد كثيراً عن مصلحة الآخر، المهم في النهاية هو إيجاد عراق مستقر خالٍ من العنف ومؤثر وفاعل في الساحة العربية ومزدهر اقتصادياً، بحيث يمكن للأردن الاستفادة من وضع العراق الجديد وهذا ما يفسر لنا أهمية الدور الأردني في عراق ما بعد الحرب والذي يسعى من خلاله الأردن إلى إرضاء القيادة العراقية الجديدة والإدارة الأمريكية على حدٍّ سواء بحثاً عن مصالحه الحيوية لدى كلا الطرفين، وليكون حسب الرغبة الأمريكية نموذجاً للأطراف الإقليمية الأخرى للاقتداء به في التعامل والاعتراف بالعراق الجديد، وهو ما يفسر لنا كذلك السعي الأردني الحثيث نحو إقامة أفضل العلاقات مع الحكومات العراقية.

- العامل الإيراني

يمثل العامل الإيراني عاملاً من عوامل التباعد في مستقبل العلاقات العراقية - الأردنية، إذ ينظر الأردن بقلق بالغ إلى ما يسميه (النفوذ الإيراني) المتزايد في العراق، إذ إن تطور العلاقات العراقية - الإيرانية إلى أعلى مستوياتها، دفع القيادة الأردنية إلى إبداء خشيتها من هذا التقارب. ومن هنا لم يتردد الأردن في التعبير عن قلقه من تزايد نفوذ إيران في المنظومة السياسية العراقية، وقد عبر عن ذلك صراحة الملك عبد الله الثاني الذي تحدّث عن هلال (شيعي) لوصف الوجود الإيراني في العراق والذي، حسب وصفه، يمكن أن يزعزع الاستقرار ويعمل على تغيير موازين القوى في المنطقة[1].

وقد نظرت بعض الأطراف العراقية باستياء بالغ إلى تصريحات الملك عبد الله الثاني وعدوّها تدخلاً في النسيج الاجتماعي العراقي، وعقد البرلمان العراقي جلسة

(1) Robert staloof, king Abdullah II, Iraq battle grown the west against Iran: www.washingtoninstitute.org/templateC06.php?CID=799

ندّد فيها بتصورات الملك عبد الثاني، وعدها تدخلاً في الشؤون الداخلية للعراق، الأمر الذي دفع الملك عبد الله إلى التراجع عن تصريحاته[1].

ويشعر الأردن أن استمرار النفوذ الإيراني القوي في العراق، قد يؤدي إلى حرب أهلية وقال في هذا الصدد "... إن الحرب الأهلية في العراق هي قاب قوسين وتلوح دائماً في الأفق. فإذا انتقلت إلى المرحلة التالية وهي الحرب الأهلية الشاملة عندها سوف تجر إليها دول المنطقة شئنا أم أبينا.."[2].

إن الأردن يخشى أن يتحوّل العراق من حليف استراتيجي سياسي أو اقتصادي أو كليهما - كما كان خلال ربع القرن المنصرم - إلى مصدر تهديد لتوازن داخلي دقيق، ولتوازنات إقليمية استراح الأردن إلى وجودها منذ فترة طويلة. ولا شك أن الأردن يرى أن عراقاً متحالفاً مع إيران - وفي الأغلب مع سورية ولبنان - سيجعله في موقف ضعيف، أو ربما الحلقة الأضعف في منطقة الهلال الخصيب التي تضم العراق والشام. ومن شأن هذا، الإخلال بالتوازن القائم وبناء توازن جديد على غير رغبة الأردن الذي نجح منذ تأسيس الإمارة ثم المملكة في البقاء، بل وكان لاعباً أساسياً في تطورات المنطقة، لا سيما في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي وتسعينياته[3].

والتخوف من النفوذ الإيراني في العراق سبب آخر لقلق كبير بالنسبة إلى الأردن: فالقلق يدور حول اتساع نفوذ طهران في المنطقة ويعتبر عاملاً مشتركاً في المملكة الأردنية، سواء داخل الدوائر الرسمية أو بين معارضي الحكومة. ومصدر هذا الخوف يتعلق بالانقسامات بين العرب وإيران وبين السنّة والشيعة في المنطقة، ومخاوف الأردن الخاصة تتركز حول الإسلام السياسي، فضلاً عن أن إيران في مرحلة ما بعد عام 1979 تحاول تصدير ثورتها الإسلامية، وتقوم بدعم متواصل لمجموعات الرفض الفلسطينية، مثل حماس، وما يشكّل ذلك من تحدٍّ للسلام بين الأردن وإسرائيل[4].

(1) Ibid.
(2) Pollock, op. cit., p. 34.
(3) حسين حامد، العراق والأردن... والمخاض السياسي العسير، متاح على الرابط:
http://www.alrafedein.com/news_view_2640.html
(4) المصدر نفسه.

ب- أثر الانسحاب الأمريكي على مستقبل العلاقات العراقية - الأردنية

يمثل هذا العامل السبب الآخر في تفسير اتجاهات القرب من العراق أو البعد عنه، فمع انسحاب القوات الأمريكية من العراق، يبقى التساؤل المطروح هو: ما مدى صمود العلاقات العراقية - الأردنية في ظل الأوراق السياسية المبعثرة بين البلدين، والتي تنتظر حلاً، ساهم الوجود الأمريكي في إبرازها على مسرح العلاقات السياسية بين البلدين؟

أولى هذه الأوراق قضية الأمن والعنف في العراق ومدى تأثيرها في الساحة السياسية في الأردن. فمن المعروف أن الأمن في العراق مازال يشكل تحدياً كبيراً لصناع القرار في كلا البلدين، خاصة الأردن الذي يفتقر إلى قوة اقتصادية واستراتيجية، فهو معرّض بصفة خاصة للتأثّر بازدياد الفوضى في العراق وعدم الاستقرار والشقاق الطائفي. فإذا اتجه العراق نحو حرب أهلية شاملة، فسيشهد الأردن بشكل شبه مؤكد ظهوراً للعنف، من شأن بقاء العنف المتصاعد في البلاد مع بروز دور الأقاليم، يخشى الأردن أن يؤدي ذلك إلى ضعف الرقابة العراقية على الحدود، ما يؤدي بالتالي إلى انتقال العنف إلى داخل الأردن، خاصة مع وجود الحركات الإسلامية التي تعتبرها الأردن امتداداً للجماعات المسلحة الموجودة في الداخل العراقي[1].

فالأردن أخذ ينظر إلى هواجس حقيقية في ما يتعلق بالوضع الأمني في العراق خاصة مع وجود بعض الحركات المسلحة، كما لا يمكن الجزم بأن الأردن استطاع الخروج من معضلة محدودية الإمكانيات بصورة مكنته، أو تمكّنه، من أداء دور أكبر سواء في تشكيل المسرح السياسي العراقي، أو في ضمان أمنه الداخلي والاقتصادي أو السياسي[2].

وتسيطر على الأردن فكرة مفادها أنه مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق،؛ سيكون أكبر المتضررين من هذا الأمر، فهو على الصعيد الأمني سيكون

(1) Christopher M. Blanchard, Iraq: Regional Perspectives and U.S. Policy Washington Congressional Research Service, 2011, p. 30.
(2) رائد فوزي أحمود، أثر الانسحاب الأمريكي على الأمن القومي الأردني، (عمان، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2010)، ص 13.

دولة مجاورة لإقليم (فدرالي) سني تتمتع فيه التنظيمات المسلحة بحرية الحركة، ويمكن أن يشكل خطراً عليه، خاصة أن الأردن شهد تجربة مماثلة لتصدير العنف والذي تمثل بتفجيرات العقبة وتفجيرات فنادق في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2005[1].

كما يسيطر على التفكير السياسي الأردني أن انسحاب الولايات المتحدة سيترك عراقاً مقسماً إلى ثلاث فدراليات واقعية، وهنا ستبرز تداعيات على مستوى العلاقات بين الأردن من جهة وبين حكومات هذه الأقاليم. ولعل أهمها ما يتعلق بأثر هذا الأمر على مخاوف الأردن الإقليمية المتمثلة ببروز مشاريع قديمة على مستوى إعادة رسم الخارطة السياسية الإقليمية للمنطقة، وعلى هذا الأساس سيعمد كل من العراق والأردن إلى تعميق علاقاتهما خاصة بين الأردن والأطراف السنية فيه لشعورهما بذات المخاوف والأخطار المحدقة بهما[2].

كما أن الأردن الذي يتحمّل الملف الثقيل وهو ملف (اللاجئين العراقيين) يعد نفسه أكثر الدول الخاسرة من الانسحاب الأمريكي سواء تمثلت الخسارة أمنياً، وهو الهاجس الأهم، أو اقتصادياً من خلال تحمل نفقات وجودهم داخل البلاد. وإذا أراد صنّاع القرار الأردني اتخاذ قرار لا يخلو من مخاوف أمنية بترحيل هؤلاء فإن عليهم تحمل نتائج خسارة الاستثمارات الضخمة العراقية العاملة في الأردن والتي بموجبها استطاع الأردن استيعاب هذا العدد الكبير من اللاجئين طوال العقدين الماضيين[3].

وتبعاً لذلك سيكون لموضوع اللاجئين حضور قوي في مستقبل العلاقات العراقية – الأردنية، وما يهم الأردن وبسبب خصوصية الوضع العراقي ليس عددهم فحسب بل تركيبتهم الديموغرافية ولأسباب أمنية، ففي السنوات الأخيرة كان الأردن مسرحاً لهجمات متعدّدة شنها مسلحون (سنة) لهم امتدادات في

(1) رائد فوزي أحمود، تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق على الأردن، (عمان، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2010)، ص 18.
(2) المصدر نفسه، ص 19.
(3) المصدر نفسه، ص 22.

العراق كما ذكرنا سابقاً. كما أن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين في الأراضي الأردنية يقدر عددهم بـ (750 ألفاً) يمثل ضغطاً هائلاً على موارد الدولة الأردنية المحدودة كالطاقة والمياه، فضلاً عما يمثله هؤلاء اللاجئون من تأثير على سوق العمل وزيادة الاستهلاك وارتفاع معدلات التضخم، ما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية في الأردن. وتشكو بعض الأوساط الرسمية الأردنية من وجود هؤلاء العراقيين لما خلفه وجودهم من مشاكل مع بعض دول العالم بخاصة في ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية للعراقيين من خلال جعل الأردن محطة عبور من قبلهم إلى الدول الأخرى وهذا أدى إلى تعقيدات وإشكاليات بالنسبة لتعامل الأردن مع بعض العراقيين وممارساتهم في تزوير تأشيرات الدخول إلى الدول الأجنبية أو التوجه إلى تلك الدول دون تأشيرة من الأساس طلباً للجوء السياسي أو الإنساني، ما دفع بكثير من الدول الأجنبية إلى اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية أثرت تأثيراً كبيراً على حركة النقل القادمة من الأردن. وعلى هذا الأساس أخذ الأردن يتعامل مع هذا الملف بجدية كبيرة وأصبح حاضراً في بعض الاجتماعات التي يعقدها مع الجانب العراقي لكن دون التوصل إلى نتائج حاسمة. لذا يعوّل الأردن كثيراً على إجراءاته للتعامل مع هذا الملف من خلال سياسته الرسمية تجاه العراقيين ومدى تساهلها وتشدّدها في تنظيم وجودهم على الأراضي الأردنية ومن خلال إجراءات وزارتي الداخلية والعمل في ما يتعلق بالإقامات وتصاريح العمل الرسمية[1].

وفي الوقت الذي يتبع فيه الأردن تلك الإجراءات للتعامل مع العراقيين المقيمين على الأراضي الأردنية فإن عينه تبقى دائماً على العراق وما يحقّقه من تطورات يدفع بهؤلاء اللاجئين للعودة إلى وطنهم بعد أن تستقر الأوضاع السياسية والأمنية في تلك البلاد.

إزاء تلك الاعتبارات، ومن أجل لملمة أوراق هذه الملفات وتجميعها بما يسهم في إعادة رسم المصالح المشتركة، سيسعى العراق والأردن إلى إيجاد استراتيجية جديدة للمنطقة؛ بحيث يكون للعرب، في إطارهم الجماعي أو الفردي، دور في

(1) عبد السلام النعيمات، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحالية العراقية في الأردن، عمان، الجمعية العلمية الملكية، 2010.

هذه الاستراتيجية. ولعل القمة العربية التي عُقدت في العراق في آذار 2011 سوف تكون محطة جديدة لتشكيل بيئة عراقية – أردنية – عربية مستقرة تعيد رسم الخريطة السياسية للمنطقة باتجاه تعميق أكبر للعلاقات بين تلك الأطراف بما يشكل دعماً قوياً للعملية السياسية في العراق.

الفصل الثاني

الأردن وإيران
علاقات مدّ وجزر